

كتاب مفتوح الى فخامة الرئيس

المحامي هاني سليمان

إنأجلّ الناس من بيروت، هل سبقي فيها مسرح أو سينما أو دار نشر، أو مكان لمحاضرة ثقافية أو فكرية؟ هل سبقي فيها شعر وأدب وفولكلور وبهجة عيد؟ هل سجدت من يشتري صحيفة أو كتاباً؟ هل سيكون للقداس ذلك الطعم الذي كانه، ولكلمة الله أكبر في الجوامع ذلك المفعول الداعي للتلاقي والمحبة والغفران في رحابها؟

هل سبقي من يعرف جارا يبادره بصباح الخير، مع ما لهذه الكلمة من روح التقارب والعيش الواحد وآلة القلوب والسلام الاجتماعي؟ وما هي لغة الخطاب التي تستودق بين البشر، سوى لغة الأرقام الجافة والصفقات المشبوهة، وأسماء المحال والشوارع باللغة الأجنبية... وأذكر فخامتكم بلدة «عمشيت» وفيها العدد الكبير من رواد العروبة والعربية.

يا فخامة الرئيس... بموجب المادة 75 من الدستور، أعطيت الحق بطلب إعادة النظر بالقوانين ووضعتم يدكم اليمنى فوقه مقسمين على السهر عليه لصيانته، اليوم نتطلع إليكم لتمدوا هذه اليد لغرقى هذا القانون، لأنه وأن مَرَّ في مجلس النواب بما لا يخالف الدستور، فإنه يخالف ما ارتكز عليه دستورنا وهو العيش المشترك وحق الناس في العيش الكريم من دون اضطراب أو تحسّف.

الجدير نذكره أنّ هذه المادة لم تقدّم مرجعكم بأيّ سبب من الأسباب ترونه مبرراً لإعادة النظر، بل جاءت على إطلاقها، تاركة لمرجعكم المحترم أمر تقدير خطورة هذه القوانين، ومدى عدم تلاؤمها مع المصلحة العامة.

في هذا الكتاب المفتوح أني وأنت كنت أنقل آراء الناس وردود أفعالهم على قاعدة «أفواه الخلق أقلام ناظقة بالحق»، فقد تناولت جانباً محدداً من العلاقات الاجتماعية المتأثرة بهذا القانون، أما عن مفاعله الاقتصادية على حياة الناس، فأتمتني عليك أن تسأل مستشاريك السؤال التالي:

إلام يهدف هذا القانون، وإلى زيادة بدلات الإيجار؟ وهذا حق ماثل ومطلب معروض.

أو إلى استرداد المأجور ببذل زهيد؟ وهذا كيد قاتل وحيف مرفوض. أم إلى الاثني معاً، وهذه مجزرة اجتماعية بكلّ المقاييس. فإذا كان جوابهم انه لا يحمل أية إيجابية للمستأجر فإنهم مستشارون صادقون.

فخامة الرئيس، ليس من أجل المستأجرين ولا من أجل المالكين، نناشدكم ردّ هذا القانون إلى مجلس النواب، بل من أجل بيروت وكل لبنان، من أجل كبر مدينة يتعايش فيها الناس كخليفة اجتماعية واحدة.

واقبلوا الاحترام

البناء

ذكرى الحرب الأهلية «غير» في شارع المقدسي - الحمرا

مهرجان «الربيع معنا أحلى».. تراث وثقافة وتجارة وحسومات



(حهاد وهبة)

ياغي ورحال وميداني خلال قصّ شريط الافتتاح

ليس في الشارع فحسب، بل ربما في العاصمة أيضاً. ختاماً، لا بدّ من توجيه الشكر باسم كلّ من تواجد أمس في شارع المقدسي منذ الصباح وحتى منتصف الليل. وكلمة «شكراً» هذه، موجهة إلى عناصر قوى الأمن الداخلي - إباناً ونكورا، لتقائهم في الحفاظ على الأمن والأمان، في مهرجان لم يتخلله أيّ حادث أمنيّ. وهذه الكلمة أيضاً موجهة إلى عناصر الدفاع المدنيّ الذين تواجدوا لأيّ طارئ.

ومن اليوم، إلى مهرجان آخر، يسدل شارع المقدسي الستارة عن مهرجان هذه السنة، أملاً بموسم مقلّ ينسبنا الحرب وينعش اقتصادنا، ويزرع البسمة على ثغور أطفالنا.



أحمد طي
بعضهم يضيء شمعاً، بعضهم ينظّم مسيرات، والبعض الآخر يصدر البيانات، ولعل العبارة الأكثر رواجاً في التنبيه إلى ذكرى، كذكرى انطلاق شرارة الحرب الأهلية في لبنان في 13 نيسان هي: «تتذكر حتى ما نتعاهد.. لكنّ أمس، وبعد 39 سنة على تلك «الشرارة»، ارتأت لجنة تجار شارع المقدسي، ومعها الحزب السوري القومي الاجتماعي مساهمة في التنظيم، أنّ «تتذكر» تلك الشرارة على طريقتها، من خلال مهرجان: «الربيع معنا أحلى»، الذي نظّمته أمس على طول شارع المقدسي، بدءاً من مدخله عند مصرف «HSBC»، وصولاً إلى نهايته.

المهرجان كان متعبداً للهوى، الثقافة كانت حاضرة بامتياز من خلال عارضين كثر أبرزهم: «دار أصالة» التي أيضاً وفّرت للأطفال فرصة للقاء الحكواتي وحكاياته الخيالية، و«دار الفرات» وأيضاً خيمة ارتأى بعض الشباب أن يجعلوا فيها «بازار» كتب، من أجل شعب يقرأ لكي يبرر.

التراث كان حاضراً أيضاً، وذلك من خلال وجود «سوق الطيب»، الذي يعرض منتوجات غذائية بلدية، وأيضاً أشغالا حرفية، كالنقش والرسم، وكراسي الخشب والقش وما إلى ذلك. وفي متنّ التقرير سيكون عرض وافٍ لأبرز العارضين والنشاطات.

افتتحت أمس لجنة تجار شارع المقدسي والحزب السوري القومي الاجتماعي مهرجان «الربيع معنا أحلى»، وذلك بحضور رئيس اللجنة معتمد رحال، عميد الداخلية في «القومي» صبحي ياغي، عميدة شؤون البيئة ميسون قربان، وفد من منغذية بيروت في «القومي»، منفذ عام منغذية الطلبة الجامعيين في بيروت وسام سميّا وأعضاء هيئة المنغذية وأعضاء المديرية التابعة للمنغذية، مدير مديرية رأس بيروت سليم ميداني وأعضاء المديرية، إضافة أعضاء لجنة تجار المقدسي، وعدد كبير من المنظمين والتجار وأصحاب المحال التجارية في الشارع والعارضين وحشد من الحضور.

لم تلق كلمات في الافتتاح، بل أطلقت البالونات الملوّنة في سماء بيروت، وكان الحدث الإبرزي في الافتتاح... زفة. نعم كانت زفة، عرس مدنيّ صوريّ، عروسان بكلّهما البيضاء، ويضعان على صدريهما لآفتين كتب عليهما: «تزوجنا مدني... عقبا لكن». وخلفهما حشد من الشباب يصقون ويفرقون الطبول، في خطوة للتذكير بضرورة إقرار قانون مدنيّ للاحوال الشخصيّة في لبنان.

الأطفال كانوا العنصر الأكثر استفادة من هذا المهرجان، يستقبلهم الحكواتي وقصص الأطفال في جناح «دار أصالة» في مستهل المهرجان، ثمّ لا يلبثون أن يدخلوا باحة جعل فيها «كوس» خاص بهم، يتضمّن ألعاباً شتّى، إضافة إلى عربات البوشار والعصائر وغزل البنات وما إلى ذلك من



طبارة حذر من إقرار السلسلة قبل القوانين اللازمة لتمويلها



دعا نائب رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين أسامة طبارة المجلس النيابي إلى «إقرار القوانين اللازمة لتمويل نفقات سلسلة الرتب والرواتب قبل إقرار مشروع القانون في الجلسة العامة، لأنّ خلاف ذلك يعني إصدار «شيك» من دون رصيد والزام مصرف لبنان لاحقا السداد لدفع الرواتب خصوصاً لموظفي القطاع العام».

وقال في تصريح أمس: «وفي حال عجز مصرف لبنان عن تغطية كامل النفقات، سيجد نفسه مضطراً إلى إصدار أوراق نقدية دون تغطية مالية وهذا دونه محاذير اقتصادية ومالية كبيرة، أقله تدني القوة الشرائية لليرة اللبنانية وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي إلى ضعفين وأكثر، الأمر الذي يضع لبنان ككل أمام كارثة اقتصادية على غرار ما شهدته أخيراً العديد من الدول الأوروبية، وهذا ما تعلمه جيداً الهيئات الاقتصادية، خصوصاً المصارف اللبنانية المكتتية بسندات خزينة بالبريق اللبنانية ولأمد طويلة، وهذه الحقيقة ما زالت تقال فقط في الاجتماعات والمباحثات الدائرة بعيداً عن الإعلام والتي هي أول وأوراء اعتراض جمعية المصارف على رفع الضريبة على الأرباح وبالتالي إقرار السلسلة ككل».

وأضاف: «في حال تحول هذه

شركة فكترا ش.م.ل. (هولدنغ)

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة فكترا ش.م.ل. (هولدنغ) بدعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة التي ستعقد يوم الجمعة بتاريخ 2014/5/2 في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مركز الشركة الرئيسي، جبيل وذلك لبحث المواضيع التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لسنة 2013.
2. الاستماع إلى تقرير مفوضي المراقبة.
3. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة الخاص وإلى تقرير مفوض المراقبة الخاص وفقاً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة.
4. مناقشة حسابات الشركة لسنة 2013 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. تخصيص أرباح سنة 2013.
6. الترخيص وفقاً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة.
7. أمور مختلفة.

مجلس الإدارة

بعد تجاهل المسؤولين مطالب سكان المنطقة تدشين مشروع إعادة الضخ لبئر لوسي في البقاع الغربي

أحمد موسى - البقاع الغربي

يبدو أن لاسباب محدّدة لمشكلة انقطاع المياه عن قرى قضاء راشيا المستمرة منذ سنوات. فأحياناً تردّها مصلحة مياه البقاع إلى تدني ساعات التغذية، وأحياناً أخرى تكون حجتها رداءة الشبكة الرئيسية لإيصال المياه إلى البلدات، ومَرّت تتذرع بحجم التعدادات على الشبكة عند ضفتي طريق راشيا، الجنوب، ومن نبع لوسي حتى راشيا. وأخيراً وضعت حرب الإمداد أوزارها وجاءت سريعة لتضاق إلى حمة المشكلات، مشكلة أكبر وأكثر تعقيداً، تجلت باحترق محوّل الكهربي الكهربيين بئر محطة لوسي، لتكون السبب في عطل أوقف المضخة الرئيسية في البئر، كما أدى إلى انقطاع تام للمياه عن 42 قرية وبلدة في المنطقة.

ورغم ذلك، لم تعدد المصلحة، منذ سنوات طوال، إلى التدخل، سواء لإيجاد السبب الرئيسي أو لحلّ أيّ من تلك الأسباب. فالمنطقة عاشت طويلاً بلا مياه ولا من حُرّك ارتفع سعر صرف الدولار إلى 3 آلاف ليرة وادى الأمر إلى تحول المصارف الأمر الذي يضع لبنان ككل أمام كارثة اقتصادية على غرار ما شهدته أخيراً العديد من الدول الأوروبية، وهذا ما تعلمه جيداً الهيئات الاقتصادية، خصوصاً المصارف اللبنانية المكتتية بسندات خزينة بالبريق اللبنانية ولأمد طويلة، وهذه الحقيقة ما زالت تقال فقط في الاجتماعات والمباحثات الدائرة بعيداً عن الإعلام والتي هي أول وأوراء اعتراض جمعية المصارف على رفع الضريبة على الأرباح وبالتالي إقرار السلسلة ككل».

ويضع شخّ المياه سكان القرى المتضرّرة الذين يزيد عددهم على ثمانين ألف نسمة، أمام خيارات الزامية تدفعهم إلى تعبئة مياه الشفة من البياض القريبة من قرَاهم، وتجميع مياه المتساقطات أو شراء الصهاريج لاستخدامها في الاستعمالات المنزلية التي تكلفهم أحياناً طائلة تزيد من أعبائهم المعيشية والحياتية، حيث يتجاوز سعر صهرج المياه الواحد الثلاثين ألف ليرة، مع ما يترتب على ذلك من مصاريف ونفقات إضافية تترق كاهل المواطن.

وأعاد رئيس بلدية الرفيد محمد شحادة في حديث لـ «البناء»، أزمة انقطاع المياه عن منطقة راشيا، وخصوصاً عن بلدة الرفيد، انقطاعاً تاماً إلى العام 2005، ليطلق منها إلى شرح معاناة أبناء منطقة راشيا - الوادي، مع الأزمة، «ما دفع الأهالي إلى إنشاء آبار لجمع مياه الشتاء، لعلها تخفف عنهم أعباء كلفة الشراء، لكنها لا تكفيهم شهرين كاقصى حد»، مستغرباً «كيف يقوم حياة المصلحة بجباية الرسوم من الأهالي في حين أنّ المياه مقطوعة؟»

ولفت شحادة إلى أنه «مع تنامي ظاهرة انقطاع مياه بئر لوسي عن المنطقة، لم يعد أمام البلدية إلا إيجاد حلول بديلة لمعاناتهم، فكان مجلس الجنوب المنقذ والمبلي لطالبات البلدة والبلدية وحفر بئراً إرتوازيّاً لري البلدة، وتكفلت البلدية بتأمين مولد كهربيائي ومازوت وصيانة بكلفة فاقت 70 مليون ليرة، لكن مع تمدد العمران وتدفق النازحين السوريين لم تعد مياه البئر تكفي الحاجة المطلوبة، ليزيد احترق محوّل الكهربياء الأمور سوءاً، حيث باتت 33 قرية وبلدة في قضاء راشيا مهدّدة بالعطش، من دون أن يحرك أي من السياسيين ساكناً».

وأضاف: «في الانتخابات البلدية الماضية جاء أحد النواب ونام في خربة روحا لضغط لإنتاج لائحة محسوبة عليه، واليوم هناك منطقة بكاملها بلا مياه فليات ذلك النائب وينام ليلة واحدة...!!!»

وقد اتفقت أراء المتابعين للمشكلة «على ضرورة استبدال محطات ضخ المياه في نبعي شمسين ولوسي بأخرى أحدث وأكبر، الأمر الذي يسمح بتأمين الكميات المطلوبة لبلدات وقرى راشيا والبقاع الغربي. ويستبعد هؤلاء، حتى الآن، إمكان السحب بالخط الذي يقول بمدّ خط لجرّ المياه من نبع شمسين إلى لوسي، لارتفاع كلفته، وللفترة الطويلة التي تستغرقها عملية التنقيب.



قص شريط الافتتاح لبئر لوسي في البقاع الغربي

وفي هذا السياق، أكد رئيس بلدية خربة روحا عبدالرحمن هاجر لـ «البناء» أنّ الحل هو في عبء وزارة الطاقة ومجلس الإنماء والإعمار».

وقال: «من ناحيتنا كرؤساء بلديات، أنجزنا كل ما هو مطلوب منا، وننتظر ما سيقدم من المعنيين في هذا الشأن، ونأمل أن تنتهي أزمة انقطاع المياه في اليومين المقبلين، لأنه ليس باستطاعتنا أن نفعل أكثر من طاقتنا، خصوصاً وأننا نعاني من شخّ في الأموال، وهذا النوع من المشاريع هو أكبر من طاقة بلديات المنطقة، وليس أمامنا سوى المطالبة والمناشدة وسط تجاهل السياسيين لنا».

من جهته، طالب رئيس بلدية السلطان يعقوب الموحّدة أحمد الجاروش المعنيين بإيجاد البلدة بخط كهربيائي غير خاضع للتقنين، موضحاً «أنّ ما دفعه الأهالي من أموال ثمناً للمياه طوال هذه الفترة، يفوق أضعاف ما كان يمكن أن تنفقه الدولة لتمديد شبكة جديدة، وإعادة ربطها بالقسط الرئيسي لمياه نبع لوسي».

واقترح الجاروش «إنشاء مخرج بغذي محطة بئر لوسي بالتيار الكهربيائي 20 ساعة على الأقل يومياً، لتيسر للمحطة توزيع المياه على جميع البلدات والقرى التي تتغذى من هذه البئر». وقال: «المطلوب إقامة شبكة مياه جديدة وربطها بالخط الرئيسي لنبع لوسي، لتتحقق عملية التغذية دون حدوث أي تسريب مائي منها، وإن كان هذا الحل جزئياً، لكنه، على الأقل، سيسحّل دون تدخل المياه عن الصرف الصحي للبلدات.

أما عضو بلدية الرفيد سعيد الكريدي، فقد استغرب تهميش المنطقة في جميع الحكومات، لافتاً إلى «أنّ معظم القرى في راشيا تعاني اختراة في شبكاتها الداخلية والفرعية، وهذه المشكلة تحتاج إلى حل جذري، فيجب علينا معاناة وكانه مكتوب علينا أن نتعايش مع المعاناة الحياتية واليومية».

مصادر بديلة.. عين الضيعة

مرة جديدة، وبناتظار الحل الناجح والإمّل الواجب اتخاذه بسرعة لوقف تنامي الأزمة، فإن مواكب الساعين إلى البياض الطبيعية، إلى ارتفاع، وقد باتت تجمهر المواطنين حول البياض مشهداً مألوفاً هذه الأيام، خصوصاً في فترتي الصباح والمساء، بعضهم يصل بواسطة سيارات خاصة، والبعض الآخر بواسطة فانات

750 مليون ليرة لبنانية، ويؤكدون أنّ هناك تمادياً في تهميش المنطقة، خصوصاً وأنّ حاجات المواطنين للمياه هذه السنة مع شخّ المتساقطات كثيرة، والبلديات لا قدرة لها على تحمّل هذه الأعباء التي هي من صلاحيات مؤسسة مياه البقاع التي تتقاضى الرسوم من الأهالي.

ويتساءل رؤساء البلديات: أين هو فريق التقنيين المؤهل لإصلاح الأعطال؟ ولماذا لم تحرك الشركة المتعدهدة لأعمال الصيانة ساكناً، وأين تعجيب مفاعيل عقد الصيانة الذي تبلغ كلفته السنوية 750 مليون ليرة؟ مع أنّ المراجعات التي أجريت مع القيمين على إدارة المشروع لم تحسم المسألة حتى الآن، لأنّ ضخّ المياه إلى العديد من القرى لا يزال متوقفاً، ونأمل الإسراع في حلّ الأزمة.

وبعد أن عجز المسؤولون عن تلبية مطالب أهالي المنطقة لجأوا إلى الهيئات الدولية، فكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنقذ لمشروع محطات الضخّ لبئر لوسي، وقد بادرت اللجنة إلى إعادة تأهيل البئر وتركيب مضخات ومولدات حديثة وجديدة أكبر، قادرة على زيادة كميات الضخّ بعد أن تناقصت في السابق.

ولفتت مسؤولة الإعلام في اللجنة سمر القاضي في حفل تدشين المشروع، إلى أنّ «محطة لوسي لضخّ المياه هي مصدر المياه الرئيسي لنحو 42 ألف نسمة من السكان المقيمين، إضافة لوجود آلاف النازحين السوريين إلى المنطقة منتشرين في قرَاها، وهذه المحطة تديرها مؤسسة مياه البقاع».

من جهته، أشار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان فابريزو كاربوني إلى «أنّ المنطقة ومع تزايد النازحين السوريين الذين فاقوا العشرة آلاف نازح منتشرين في قرى راشيا، باتت بحاجة أكثر للمياه». وانتقد كاربوني التعدادات التي تطال الشبكات التي تغذي القرى بالمياه، مشيراً «إلى عجز اللجنة الدولية في ضبط المخالفات، لافتاً إلى أنّ المياه لها ثمن والمعالجة يجب أن تكون على هذا الأساس».

وقال: «إنّ مشروع إعادة تأهيل محطة بئر لوسي ضاعف كميات المياه المتاحة بنسبة 80 في المئة أي لحوالي 52 ألف نسمة، وسنؤمن التدريب العملي لمشغلي المشروع، وتعمل على تسليمه إلى وزارة الطاقة والمياه كمزيد من التأكيد على ملكية الوزارة للمشروع».

وبدوره، أثنى رئيس مؤسسة مياه البقاع مارون مسلم، على المشروع الذي نقدّ وفق المعايير والمواصفات الدولية وسيغذي 15 بلدة وقرية في راشيا، إضافة إلى النازحين السوريين.

وشرح مسلم فنياً، عمل المشروع وقدرته الإنتاجية وتأمين التغذية، لافتاً إلى «أنّ القدرة الإنتاجية لبئر لوسي هي 7920 متراً مربعاً يومياً، وقد كانت القدرة الإنتاجية السابقة 4440 متراً مربعاً، أما عدد المشتركين فهو حوالي 3360 وحدة سكنية، مطالبا بزيادة عدد المشتركين وتحسين نسبة الجباية لتمكين المؤسسة من تادية الخدمة المطلوبة منها للمشاركين كافة».

وأكد أنّ المنطقة مقلبة على مشاريع مائة مولة من الصندوق الكويتي بحوالي 37 مليون دولار وتمويل محلي بقيمة 26 مليون دولار.

وفي الختام، أكد رئيس بلدية السلطان يعقوب الموحّدة أحمد الجاروش «أنّ المياه تشكل عصب الحياة ومصدر العطاء والبركة، لافتاً إلى أنّ المشروع «حيوي ومهم لمنطقتي البقاع الغربي وراشيا، وقد أتى في وقت تحتاج فيه القرى في البقاع الغربي إلى المياه، خاصة أنّ هذه المنطقة تشهد حالة جفاف لهذا العام مما يندّر بخطر شديد على مياه الشفة والمياه الجوفية».